القضاء على «خلية إرهابية» في القليوبية

الجيش المصري يؤمن احتفالات ذكرى ثورة يناير

الجيش المصري

تشديد الحراسات الخاصة على بعض المناطق الحيوية

القاهرة - "وكالات": تشهد الأجهزة الأمنية المصرية حالة من الاستنفار ودرجات الاستعداد القصوى في الذكرى الثامنة لثورة 25 يناير، والاحتفال بأعياد الشرطة، حيث اتخذت القيادة العامة للقوات المسلحة جميع الإجراءات بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

وكثفت الأجهزة الأمنية حضورها في المحافظات كافة، للتعامل مع جميع الاحتمالات، وتشديد الحراسات الخاصة على بعض المناطق الحيوية والمؤسسات السيادية في الدولة.

قوات الأمن وضعت بالتعاون مع العديد من الأجهزة الأمنية والسيادية خطة محكمة، لمعاونة التشكيلات التعبوية في تأمين الاحتفالات.

وأشارت المصادر، إلى أن عمليات التأمين والحماية يشارك فيها عناصر من قوات الجيش ، والشرطة العسكرية ،ورجال الأمن، وضباط الأمن العام، وتشكيلات من الأمن المركزي، ومجموعات فض الاشتباك، ومجموعات قتالية، وضباط الحماية المدنية.

وأفادت المصادر، أن خطة التأمين ركزت على إقامة أكبر قدر من الكمائن الثابتة والمتحركة، ورفع حالة الاستعداد واليقظة الدائمة، وتشديد التأمين على مداخل ومخارج المحافظات، والكتل السكانية.

وتشمل خطة التأمين مختلف الجبهات الداخلية والمنشآت الحيوية من وزارات وهيئات حكومية، والسفرات والقنصليات الأجنبية، وحماية وتأمين الطرق السريعة والمفتوحة، وتأمين الحدود البحرية والبرية، حيث اهتمت القوات البحرية بتأمين ساحل المتوسط والبحر الأحمر بدوريات أمنية بحرية، ورصد أي قوارب غريبة أو مجهولة، والقيام بحق التفتيش على السفن البحرية، إلى جانب مهامها في تأمين مجري قناة السويس ومرور السفن التجارية بأمان وحرية تامة.

وركزت أجهزة الأمن المصرية، في خطتها على تشديد الحراسة على السجون وتأمينها بشكل جيد، إذ فرضت حراسات مشددة على سجون بعينها مثل سجن العقرب وطره، ووادي النطرون، وبرج العرب، والمستقبل، إلى جانب رفع الدرجة القصوى للاستعداد في قطاع الدفاع المدني، وسيارات الإسعاف والمستشفيات وأقسام الطوارئ.

كما شملت خطة التأمين مناطق شمال سيناء، وتكثيف الكمائن الثابتة والمتحركة، وتشديد التأمين على الحدود مع قطاع غزة، وتأمين كافة المداخل والمخارج لسيناء من خلال قوات الصاعقة والتدخل السريع، والمدرعات والمركبات الناقلة للجنود، وزيادة تأمين الوحدات الموجودة على أطراف مدن مثلث إرهاب سيناء في رفح، والشيخ زويد والعريش والقرى التابعة لهم.

من جانب آخر أعلنت وزارة الداخلية المصرية، أمس الأول، القضاء على خلية تابعة لتنظيم الإخوان الإرهابي في محافظة القليوبية، شمال العاصمة القاهرة، وقتل 5 من عناصرها الذين بادروا إلى إطلاق الرصاص على قوات الأمن.

وذكرت الوزارة في صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك: "تمكن قطاع الأمن الوطني من رصد بؤرة إرهابية تابعة لجماعة الإخوان، تخطط لتنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية".

وأشارت إلى أن هذه المخططات كانت تستهدف "المنشآت المهمة والحيوية ورجال القوات المسلحة والشرطة، واستغلالهم لأحد المصانع المهجورة بمدينة العبور وكرا لتصنيع العبوات المتفجرة".

وتابعت: "بمداهمة تلك البؤرة بادرت العناصر الإرهابية بإطلاق النيران بكثافة تجاه قوات الشرطة، وتم التعامل معهم، مما أسفر عن مصرع 5 منهم والعثور بحوزتهم على العديد من الأسلحة النارية والذخائر وعبوات متفجرة، والأدوات والمواد المستخدمة في تصنيعها".

وفي وقت سابق أمس الأول، أعلنت القوات المسلحة المصرية قتل 59 إرهابيا خلال عمليات نفذتها بالتعاون مع الشرطة في شمالي شبه جزيرة سيناء ووسطها، فضلا عن القبض على عدد آخر وضبط أسلحة ومركبات.

وفي منتصف يناير الجاري، أعلنت السلطات المصرية مقتل 6 إرهابيين في محافظة سوهاج جنوبي مصر، بعد أن تبادلوا إطلاق النار مع قوات الأمن.

ومنذ عزل الرئيس الأسبق المنتمي للتنظيم الإخوان محمد مرسي في يوليو 2013، تدور مواجهات عنيفة بين قوات الأمن ومجموعات متطرفة في البلاد، خصوصا في شمال ووسط سيناء أوقعت مئات القتلى من الجانبين.

لبنان: تفاؤل بتشكيل حكومة خلال أيام

رئيس الحكومة اللبنانية المكلف سعد الحريري

بيروت- "وكالات": قالت مصادر لبنانية مطلعة، إن العمل يجري على إخراج صيغة حكومية متفق عليها بين الجميع، في الوقت الذي يواصل رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، مشاوراته مع المسؤولين للوصول إلى تشكيل نهائي للحكومة.

وكشفت المصادر، لصحيفة "الجمهورية" اللبنانية، أنه "بالاستفادة من كل تعقيدات المرحلة السابقة التي أضاعت ثمانية أشهر من عمر البلد، صار من الضروري والملحّ، أن نكتفي بهذا الوقت الضائع، وننتقل بالبلد إلى مرحلة حكومية جديدة ننهض به".

وأضافت أن "جميع أطراف الملف الحكومي وصلوا إلى طريق مسدود، وكشفوا أوراقهم كلها على طاولة التأليف، وكلها أوراق متصادمة بعضها مع بعض، ومناقضة، أو بمعنى أدق ناسفة بعضها لبعض"، مؤكدة "بلوغ التوافق بالطريقة التي اعتمدت منذ تكليف الحريري تشكيلها في مايو الماضي، هو ضرب من المستحيل، وإبقاء هذه الأوراق على الطاولة يعني أن لا حكومة على الإطلاق".

ولاحظت المصادر، تزامن التفاؤل الذي عبّر عنه الحريري في اجتماعه مع وزير الخارجية جبران باسيل، وقالت إنه ما كان ليعبر عن هذا التفاؤل لو لم يكن قد لمس إيجابيات نوعية، إلا أن ماهية هذه الإيجابيات لم تتضح، نظراً إلى الكتمان المطبق حول ما يدور من أحاديث، حسب الصحيفة.

إنقاذ نحو 500 مهاجر قبالة سواحل ليبيا

طرابلس - «وكالات»: لقي مهاجران حتفهما فيما تم إنقاذ نحو 500 آخرين خلال الأيام الثلاثة الماضية قبالة السواحل الليبية خلال محاولتهم عبور البحر المتوسط نحو أوروبا، حسب ما أعلنت البحرية الليبية أمس الأول.

وأكد المتحدث باسم البحرية العقيد أيوب قاسم بحسب فرانس برس إنقاذ 473 مهاجرا من إفريقيا وسوريا وبنغلادش خلال الـ 72 ساعة الماضية في أربع عمليات منفصلة.

وأكد أن عناصر البحرية عثروا الأحد في قارب على جثتي مهاجرين توفيا بسبب انخفاض درجة الحرارة، فيما تم إنقاذ أكثر من 140 آخرين بعد أن قضوا 24 ساعة في البحر.

وأضاف أن سفينتين تجاريتين شاركتا في عمليات إنقاذ المهاجرين «بناء على طلب البحرية الليبية».

وقال إن سفينة شحن مسجلة في سيراليون انقذت 141 مهاجرا بينهم 25 امرأة بعد أن أرسلوا إشارة استغاثة باستخدام هاتف إنذار، وهو خط ساخن للإنقاذ في منطقة البحر المتوسط.

بدورها، أعلنت الحكومة الإيطالية أنها كانت على اتصال بالسلطات الليبية لمساعدتها في إنقاذ الناجين.

وقالت رئاسة مجلس الوزراء في روما في بيان «بعد عدة أيام من الأمواج العاتية استغل تجار البشر هدوء الأمواج في عطلة نهاية الأسبوع لينشطوا مجددا».

وقالت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين إن نحو 170 مهاجرا لقوا حتفهم إثر تحطم سفينتين خلال الأيام القليلة الماضية في البحر المتوسط.

وتشكل ليبيا وجهة ومعبراً لآلاف المهاجرين الأفارقة الراغبين في الوصول إلى السواحل الأوروبية.

ويُلاقي مئات المهاجرين حتفهم سنوياً عند محاولتهم عبور المتوسّط في ظروف محفوفة بالمخاطر انطلاقا من السواحل الليبيّة، مستغلين انعدام الاستقرار في البلد الغارق في الفوضى منذ إطاحة نظام العقيد الراحل معمر القذافي في 2011.

الحكومة تؤكد: لا بديل عن الحوار

دعوات لتظاهرات في «كل أنحاء السودان» اليوم

من احتجاجات السودان

الخرطوم - "وكالات": اعلن تجمع المهنيين السودانيين، و3 تحالفات معارضة، عن انطلاق مسيرات احتجاجية مناهضة للحكومة في كل أنحاء البلاد، الخميس.

جاء ذلك في بيان مشترك أصدره تجمع المهنيين السودانيين وتحالف نداء السودان وقوى الإجماع الوطني والتجمع الاتحادي المعارض.

من جانبه قال المتحدث باسم الشرطة السودانية، هاشم علي عبدالرحيم، إن الأوضاع بالبلاد هادئة ومستقرة، ماعدا بعض التجمعات المحدودة غير المشروعة في العاصمة الخرطوم وبعض الولايات تم تفريقها وفق القانون، على حد تعبيره.

وكانت الشرطة السودانية أطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرات ليلية بالعاصمة الخرطوم في مناطق الحاج يوسف بمدينة بحري (شمال العاصمة)، وامبدة بمدينة أم درمان غرب الخرطوم، حيث جاءت التظاهرات استجابة لدعوات من تجمع المهنيين والمعارضة.

يأتي ذلك فيما بدأ الرئيس السوداني، عمر البشير، زيارة إلى العاصمة القطرية الدوحة تستغرق يومين، يلتقي خلالها بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد للتباحث في العلاقات الثنائية ذات الاهتمام المشترك.

وتعتبر الزيارة هي الأولى للبشير خارج البلاد، منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية، التي تطالب بتنحيه عن السلطة قبل أكثر من شهر.

وكانت الدوحة أعلنت دعمها للحكومة السودانية بعد اندلاع الاحتجاجات.

من جانب آخر قال وزير الإعلام السوداني، والناطق باسم الحكومة، بشارة جمعة، إنه لا بديل عن الحوار لأنه الخيار الأمثل والأفضل في كل مناحي الحياة، ليس للسودان وحده، ولكن للعالم أجمع.

وأضاف جمعة في مقابلة مع وكالة "سبوتنيك" الروسية سيتم نشرها لاحقا، "ما زال الباب مفتوحا في الحوار الوطني الذي جرى في المرحلة السابقة والوثيقة مفتوحة ومن يراد أن يضيف أو يطور فأهلا به، لا خيار في مثل هذه الظروف سوى الحوار، رغم الصراعات والخلافات والحروب".

وتابع الوزير، "في النهاية، لا يصح إلا الصحيح، والصواب هو التفاوض من أجل حل الصراع ما بين الحكومة والحركات المسلحة للوصول إلى تفاهمات واتفاقات".

وذكر، "الأصح من ذلك، هو أن يكون الحوار وطني شامل لحل القضايا الكلية ذات الصلة بطابع القضايا القومية في الإطار السياسي، ونحن سنمضي قدما في إطار إنفاذ كل لغة الحوار الوطني ضمن برنامج التحول الوطني المنشود وتغيير كل الأوضاع".

وقال، "نحن حكومة وفاق وطني، شعارنا الأمل والعمل على أرض الواقع إنتاجاً وإنتاجية، ولن نتوقف ولن نلتفت لأية شائعات أو أشياء مغرضة".

تأتي تصريحات الوزير السوداني مع دخول احتجاجات على تردي الأوضاع الاقتصادية شهرها الثاني، سقط خلالها قتلى وجرحى، واتهم الرئيس السوداني عمر البشير متدسسين بين المحتجين بقتل المتظاهرين.

اتحاد العمال يبدي استعداده للتوصل إلى حل مع الحكومة قبل الاضراب القادم

مطالب رفع الأجور تهدد تونس بشلل إداري جديد

جانب من الاحتجاجات

تونس - «وكالات»: أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، استعداد النقابة المركزية «للتوصل إلى حل» مع الحكومة لرفع أجور الموظفين قبل تنفيذ الإضراب العام الثالث في فبراير القادم.

وأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل إضراباً عاماً في الوظيفة العمومية والقطاع العام يومي 20 و21 فبراير القادم، إثر نجاح التعبئة للإضراب العام الذي نفذه الخميس الفائت في القطاع العام، والذي شل تقريبا كل الخدمات الإدارية في البلاد.

وهذا الإضراب هو الثالث منذ نوفمبر الماضي، ويشمل حوالي ربع السكان العاملين في تونس.

وشهدت حركة الملاحة الجوية الخميس المنصرم، اضطرابات كبيرة تم بسببها إلغاء وتأجيل رحلات الشركة التونسية للطيران، كما يواجه قطاع التعليم في البلاد إضرابات متواترة منذ مطلع السنة الدراسية للمطالبة بالزيادة في منح مالية للأساتذة.

وكشف الطبوبي الاثنين، أن المفاوضات مع الحكومة لا تزال متواصلة قبل حوالي شهر من تاريخ تنفيذ الإضراب.

وقال الطبوبي لفرانس برس «لا نريد الإضراب لغاية الإضراب ... نأمل في التوصل إلى حل».

وتابع: «أعلنا عن إضراب عام جديد خلال الشهر القادم، ونأمل في التوصل إلى حل ولكن ليس بأي ثمن».

ورفض الاتحاد قبل إضراب الخميس، مقترحا تقدمت به الحكومة ويقضي بزيادة تتراوح بين 180 و135 دينار (40 و55 يورو) على سنتين، بداعي ارتفاع نسبة التضخم التي تبلغ 7.5% في 2018.

كما يشترط الاتحاد الحصول على ضمانات من الحكومة بعدم بيع مؤسسات حكومية للقطاع الخاص.

وكان رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد أعلن أن المالية العمومية في البلاد لا تتحمل الزيادات في الأجور.

وينتقد الاتحاد انسياق الحكومة التونسية لإملاءات المؤسسات المالية الخارجية، وفي مقدمها صندوق النقد الدولي ويدافع عن «سيادة القرار الوطني».

وحصلت تونس التي تعاني صعوبات مالية على قرض من صندوق النقد الدولي في 2016، بقيمة 2.4 مليار يورو على أربع سنوات، مع الوعد بتنفيذ إصلاحات واسعة.

وزار وفد من أبرز المانحين الدوليين الثمانية تونس في يوليو 2018 ، للدعوة إلى الاستمرار في هذه الإصلاحات، خصوصا منها التقليص من كتلة الأجور في القطاع العام.

ويؤكد الطبوبي: «نحن أيضا لنا ضغوطات من قواعدنا مع تدهور المقدرة الشرائية».

ويتزامن الإضراب فمع تزايد التجاذبات السياسية في البلاد في ظل اقتراب الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة نهاية 2019، والتي يريد الاتحاد أن تكون له كلمة فيها.

ولئن تميزت تونس بكونها البلد العربي الوحيد الذي حقق انتقالا سياسيا بارزا إثر ثورة 2011، غير أن البلاد لم تتمكن من الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية بالرغم من عودة النمو تدريجيا.